Current Studies in Nahj-ul-Balaghah Open Access

Vol. 7, No. 2, (Issue 14) Spring & Summer 2024: 13-30
DOI: 10.30473/anb.2025.71080.1403

ORIGINAL ARTICLE

An Analytical Study of Imam Ali's (PBUH) Approach to Achieving Economic Security in Nahj al-Balagha

Asghar Tahmasbi Baldaji[1*], Taher Bavi[2], Nemat Firoozi[3]

1. Assistant Professor, Department of Quranic and Hadith Sciences, Shahrekord University, Shahrekord, Iran.
2. Ph.D. Candidate, Department of Arabic Language and Literature, Shahid Chamran University of Ahvaz, Ahvaz, Iran.
3. Assistant Professor, Department of Theology and Islamic Studies, Faculty of Humanities, Imam Reza International University, Mashhad, Iran.

Correspondence:

Email:
Asghar.Tahmasebi@sku.ac.ir

Received: 22 Apr 2024
Accepted: 09 Dec 2025

How to cite
Tahmasbi Baldaji, A., Bavi, T. & Firoozi, N. (2024). An Analytical Study of Imam Ali's (PBUH) Approach to Achieving Economic Security in Nahj al-Balagha. Current Studies in Nahj-ul-Balaghah, 7(2), 13-30. (DOI: 10.30473/anb.2025.71080.1403)

ABSTRACT

Attention to sound economic management and the achievement of economic security within society represents one of the fundamental principles emphasized by the Qur'an and the Ahl al-Bayt (peace be upon them). Pursuing lawful earnings, developing economic resources, combating poverty, and reducing social inequality within the framework of justice occupy a central position in the Islamic economic system based on religious teachings. In the thought of Imam Ali (peace be upon him), as articulated in Nahj al-Balagha, the objective of the economy is to establish social justice, eradicate poverty, and achieve effective economic balance that promotes both material and spiritual prosperity within society. This study adopts a descriptive-analytical methodology to identify the most significant strategies contributing to economic security according to the vision of Imam Ali (peace be upon him) as presented in Nahj al-Balagha. These strategies encompass multiple areas, including employment and production, addressing economic crises, eliminating poverty and social inequality, and promoting sustainable economic development. The study also highlights the essential characteristics of these domains in terms of their components and practical foundations for implementation. The findings indicate that the economic model in Nahj al-Balagha represents a comprehensive and applicable model of Islamic economics at both individual and societal levels. It contributes to mitigating social and economic problems arising from poverty and financial hardship by fostering a culture of work and moderation in living standards, while simultaneously enhancing the economic and spiritual well-being of families at the micro level and supporting economic independence and the financial strength of society at the macro level. The results affirm that implementing the economic solutions derived from the life and teachings of Imam Ali (peace be upon him) can strengthen economic and social security in Islamic societies, given the capacity of Islamic economics to support comprehensive development, eradicate poverty, and reduce social disparities.

KEYWORDS

Imam Ali (peace be upon him), economic security, Nahj al-Balagha, economic strategies, economic independence.

Copyright © 2024 The Authors. Published by Payame Noor University.
This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/). Non-commercial uses of the work are permitted, provided the original work is properly cited.

دراسات حديثة في نهج البلاغة

السنة السابع، العدد الثاني (المتوالي ١٤) ربيع و صيف، ١٤٠٣ش/ ١٤٤٦ق. (٣٠-١٣)

DOI: 10.30473/anb.2025.71080.1403

«مقاله پژوهشی»

دراسة سيرة الإمام علي (عليه السلام) من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي في نهج البلاغة

أصغر طهماسبي البُلداجي[1*]، طاهر باوي[2]، نعمت فيروزي[3]

١. أستاذ مساعد في قسم علوم القرآن والحديث، جامعة شهركرد، شهركرد، إيران.

٢. طالب دكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة شهيد تشمران أهواز، أهواز، إيران.

٣. أستاذ مساعد في كلية العلوم الإنسانية، قسم الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الإمام الرضا (عليه‌السلام) الدولية، مشهد، إيران.

المؤلف المسؤول:
أصغر طهماسبي البُلداجي
بريد االكتروني:
Asghar.Tahmasebi@sku.ac.ir

تاريخ القبول: ١٤٤٥/١٠/١٣
تاريخ الاستلام: ١٤٤٧/٠٦/١٨

إرسال الاستشهاد إلى:
طهماسبي البُلداجي، أصغر؛ باوي، طاهر و فيروزي، نعمت. دراسة سيرة الإمام علي (عليه‌السلام) من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي في نهج البلاغة. *دراسات حديثة في نهج البلاغة*، ٧(٢)، ٣٠-١٣.
(DOI: 10.30473/anb.2025.71080.1403)

المخلص

يُعَدّ الاهتمام بالاقتصاد السليم وتحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع من الركائز الأساسية التي أكّد عليها القرآن الكريم وأهل البيت (عليهم السلام). ويحتلّ السعي إلى الكسب الحلال، وتنمية الموارد الاقتصادية، ومكافحة الفقر، والحدّ من التفاوت الطبقي في إطار العدالة الاجتماعية مكانةً محورية في منظومة الاقتصاد الإسلامي المستندة إلى التعاليم الدينية. يهدف الاقتصاد، في فكر الإمام علي (عليه السلام) كما تجلّى في نهج البلاغة، إلى إقامة العدل الاجتماعي، والقضاء على الفقر، وتحقيق توازن اقتصادي فعّال ينهض بالمجتمع نحو الرخاء المادي والمعنوي. وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ للكشف عن أبرز الاستراتيجيات التي تُسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي وفق رؤية الإمام علي (عليه السلام) كما وردت في نهج البلاغة. وتناولت هذه الاستراتيجيات مجالات متعدّدة، منها: التشغيل والإنتاج، ومعالجة الأزمات الاقتصادية، وإزالة مظاهر الفقر والتفاوت الطبقي، وتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة. كما تمّ بيان أهم خصائص هذه المجالات من حيث المكوّنات والأسس العملية لتحقيقها. وتخلص الدراسة إلى أنّ الاقتصاد في نهج البلاغة يُمثّل نموذجًا متكاملًا للاقتصاد الإسلامي القابل للتطبيق في المستويين الفردي والاجتماعي، إذ يسهم في الحدّ من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الفقر والعوز المالي من خلال ترسيخ ثقافة العمل والاعتدال في المعيشة، كما يُعزّز من جهة أخرى التفوّق الاقتصادي والروحي للأسرة على المستوى الجزئي، والاستقلال الاقتصادي وقوّة البنية المالية للمجتمع على المستوى الكلي. وتؤكّد نتائج الدراسة أنّ تفعيل الحلول الاقتصادية المستنبطة من سيرة الإمام علي (عليه السلام) يسهم في ترسيخ الأمن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الإسلامية، نظرًا لما يتّسم به الاقتصاد الإسلامي من قدرة على دعم التنمية الشاملة، والقضاء على الفقر، والحدّ من الفجوة الطبقية.

الكلمات الدليلية:
الإمام علي (عليه السلام)، الأمن الاقتصادي، نهج البلاغة، الاستراتيجيات الاقتصادية، الاستقلال الاقتصادي.

حق نشر هذه الوثيقة يعود لمؤلفيها. ١٤٤٦. ناشر هذه المقالة هو جامعة بيام نور.

تم نشر هذه المقالة بموجب الشهادة التالية ويسمح بأي استخدام غير تجاري لها بشرط االستشهاد بالمقالة بشكل صحيح وبما يتوافق مع الشروط المذكورة في العنوان أدناه.

Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

١. المقدمة

يُعدّ الاقتصاد، أو تلبية الاحتياجات المادية للحياة، من المقوّمات الأساسية التي لا غنى للإنسان عنها، إذ يواجه آثارها ونتائجها، سواء أكان ذلك عن قصدٍ أم دون قصد. وقد أولت التعاليم الدينية اهتمامًا بالغًا بالاقتصاد وأثره في حياة الإنسان الدنيوية والأخروية، حتى عُدّ الفقر في بعض النصوص من أبرز أسباب الانحراف عن الإيمان، كما ورد في الحديث الشريف: «كاد الفقر أن يكون كفرًا» (الكليني، ١٣٦٤هـ، ج٢، ص٣٠٧).

إنّ بناء اقتصادٍ سليمٍ ونشيطٍ يُعدّ من أهمّ مقاصد الشريعة الإسلامية وبرامجها للنهوض بالحياة الفردية والاجتماعية، إذ يُمثّل وسيلة لتحقيق التوازن بين متطلبات الدنيا والآخرة في ضوء الاعتدال الذي دعا إليه الإسلام. وفي ظلّ التحوّلات الاقتصادية المعاصرة، تتزايد أهمية الاقتصاد بوصفه عنصرًا مؤثرًا في تحقيق الأمن الفردي والاجتماعي، لما للاقتصاد الفردي من انعكاساتٍ مباشرةٍ على الاستقرار النفسي والاجتماعي العام. كما أن الاقتصاد الاجتماعي يشكّل قاعدةً أساسيةً للاستقلال الاقتصادي، ومن ثمّ ركيزةً لتعزيز الاستقلال السياسي والأمن المجتمعي في الدول الإسلامية.

وتُعدّ سيرة الإمام عليّ (عليه السلام) نموذجًا رائدًا يجسّد المنهج الإسلامي في بناء الاقتصاد العادل والمستقرّ، حيث أولى الإمام اهتمامًا بالغًا بالجوانب الاقتصادية للفرد والمجتمع، وسعى خلال فترة حكمه إلى إرساء الأمن الاقتصادي من خلال العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، والحدّ من الفجوة الطبقية، ومحاربة أشكال الظلم والاستغلال.

وانطلاقًا من هذا الأساس، تتناول هذه الدراسة الاستراتيجيات الاقتصادية للإمام عليّ (عليه السلام) كما تجلّت في *نهج البلاغة*، بالتركيز على دوره في تحقيق الأمن الاقتصادي بوصفه شرطًا أساسيًا لتحقيق السموّ الإنساني والتنمية الاجتماعية. إذ يمكن أن تشكّل دراسة الحياة الاقتصادية للإمام عليّ (عليه السلام) نموذجًا تطبيقيًا لبناء مجتمعٍ متوازنٍ في الحاضر، من خلال استلهام رؤيته الاقتصادية وتفعيلها في واقع المجتمعات الإسلامية المعاصرة. كما تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الآتي: ما أبرز المقاربات والاستراتيجيات التي طرحها الإمام عليّ (عليه السلام) لتحقيق الأمن الاقتصادي في نهج البلاغة؟

وتنطلق فرضية البحث من أنّ *نهج البلاغة* يتضمّن مجموعةً من المبادئ والاستراتيجيات الاقتصادية التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن توظيفها بوصفها أُسسًا ومعاييرَ عمليةً في إدارة الشأن الاقتصادي للمجتمعات الإسلامية المعاصرة.

١-١. خلفية البحث

شهدت الدراسات السابقة اهتمامًا متزايدًا بموضوع الاقتصاد في *نهج البلاغة*، واتخذت مقارباتٍ متعددة في تناول هذا الموضوع بين النظرية والتطبيق، والمنهج والتحليل. وقد تنوّعت تلك الجهود بين دراساتٍ تنظيرية وأخرى تحليلية مقارنة، تسعى إلى الكشف عن الأسس القيمية والاقتصادية في الفكر الإسلامي عمومًا، والفكر العلوي على وجه الخصوص.

من بين هذه الدراسات، تبرز دراسة محمد أنس الزرقا (١٣٨٣ش) الموسومة «*أسلمة الاقتصاد: مفهومًا ومنهجًا*» والمترجمة إلى الفارسية بعنوان «*اسلامی کردن علم اقتصاد: مفهوم و روش*». تُعدّ هذه الدراسة من الأعمال المؤسسة في ميدان الاقتصاد الإسلامي، إذ تتناول إشكالية إمكان أسلمة علم الاقتصاد من حيث المفهوم والمنهج. يسعى الزرقا إلى تحديد المرتكزات النظرية التي يمكن أن يُبنى عليها علم اقتصاد إسلامي دون أن يُنكر القوانين والسنن الاقتصادية الكونية التي تحكم السلوك الإنساني. ويطرح الباحث معالجةً فلسفية نقدية لمسألة العلاقة بين الطبيعة الوصفية للعلوم الاجتماعية وبين مرجعياتها القيمية، مؤكدًا أن هذه العلوم — وعلى رأسها الاقتصاد — ليست محايدة كما تُقدَّم في صورتها الوضعية، بل تنطوي على منظومة قيم ومفاهيم مضمرة توجه رؤيتها للعالم. ومن هذا المنطلق، يرى الزرقا أنّ بناء علم اقتصاد إسلامي يقتضي إعادة تشكيل منظومته القيمية على أساس المرجعية الإسلامية المستمدة من الشريعة، مع الحفاظ على القوانين الوصفية العامة التي توصّل إليها العلم الحديث. كما يبيّن أن النصوص الشرعية لا تقتصر على

تقديم المبادئ الأخلاقية، بل تتضمن أيضًا مقولات وصفية ترتبط بالحياة الاقتصادية الواقعية، ما يمنح الاقتصاد الإسلامي قدرةً على الجمع بين التحليل المعياري والتحليل التجريبي. ويقترح الباحث لتحقيق أسلمة الاقتصاد عمليتين متكاملتين: الأولى، إحلال القيم الإسلامية محل القيم المرجعية التي يقوم عليها الاقتصاد الوضعي؛ والثانية، إغناء المقولات الوصفية الاقتصادية بمضامين مستنبطة من النصوص الشرعية حول السلوك الإنساني، والملكية، والإنتاج، والاستهلاك، والتوزيع. وينتهي الزرقا إلى مشروعٍ متكاملٍ يقوم على إعادة هيكلة المفاهيم الاقتصادية الأساسية في ضوء المقاصد العليا للشريعة، مع انفتاح نقدي على منجزات الاقتصاد الحديث دون الذوبان في مناهجه الوضعية.

وفي السياق ذاته، تناول الباحث أحمد شوقي دنيا (١٣٨٥ش) في دراسته المعنونة «*التنظير في الاقتصاد الإسلامي*» مسألة التنظير الاقتصادي بوصفها أحد المكونات الجوهرية لبناء علم الاقتصاد الإسلامي وتحديد معالمه المنهجية والمعرفية. ويؤكد الباحث أنّ مرور عقودٍ على نشوء الفكر الاقتصادي الإسلامي لم يُنهِ الحاجة إلى مراجعة أسسه النظرية ومنطلقاته المنهجية، نظرًا لتعدد الرؤى واختلاف المقاربات. ومن هنا، جاءت دراسته لتؤسس أرضيةً نقديةً تُسهم في توضيح موقع الاقتصاد الإسلامي ضمن العلوم الاجتماعية المعاصرة، وتُبرز خصوصيته الفكرية في إطار المعرفة الاقتصادية.

ومن الدراسات ذات الصلة أيضًا دراسة الله مراد سيف (١٣٨٩ش) بعنوان «*مفهوم‌شناسی امنیت اقتصادی*» (*دراسة المفهوم للأمن الاقتصادي*). يبحث هذا العمل في مفهوم الأمن الاقتصادي بوصفه أحد الأبعاد الحديثة للأمن في العالم المعاصر، بعد أن تجاوز المفهوم التقليدي للأمن حدوده العسكرية والسياسية إلى مجالات الاقتصاد والتنمية والرفاه الاجتماعي. ويرى الباحث أنّ الأمن الاقتصادي أصبح الركيزة الأساسية للأمن الشامل لما له من تأثير مباشر في استقرار الأفراد والمجتمعات، ولارتباطه بعوامل العدالة الاجتماعية والتوزيع المتوازن للثروة. كما يُبرز التحول التاريخي في مفهوم الأمن الاقتصادي الذي اتخذ في ظل العولمة أبعادًا جديدة، حيث أضحت الاعتمادية المتبادلة بين الاقتصاديات الوطنية وتحرير الأسواق عناصرَ تعيد تعريف الأمن بمعناه الاقتصادي الحديث.

أما دراسة نرجس رحيميّان (١٣٩٣ش) بعنوان «*بررسی فساد اقتصادی و راه‌های مقابله با آن*» (*دراسة الفساد الاقتصادي وسبل مكافحته*)، فتتناول ظاهرة الفساد الاقتصادي والمالي بوصفها إحدى أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد المعاصر. تؤكد الباحثة أن تفاقم الفساد يعود إلى ابتعاد النظم الاقتصادية عن القيم الأخلاقية وهيمنة النزعة المادية التي جعلت الربح هدفًا يتقدّم على العدالة والمسؤولية الاجتماعية. وتعتمد الدراسة منهجًا تحليليًا يجمع بين الاقتصادي والسوسيولوجي للكشف عن العوامل البنيوية والسلوكية للفساد داخل المؤسسات، مبيّنة أنّ هذه الظاهرة ليست انحرافًا فرديًا فحسب، بل انعكاسٌ لاختلالٍ هيكليٍّ في منظومة القيم والتنظيم المؤسسي، تجلّيه ضعف الشفافية والرقابة وتضارب المصالح.

وفي الاتجاه نفسه، تأتي دراسة السيد أبوذر حسيني وجواد إيرواني ومرتضى مرتضوي (١٤٠٠ش) بعنوان «*نگرشی قرآنی به مفهوم امنیت اقتصادی و ترسیم نظام آسیب‌شناسی و تأمین آن*» (*نظرة قرآنية إلى مفهوم الأمن الاقتصادي ورسم نظامٍ لتحليله وضمان تحققه*)، لتقدّم قراءةً قرآنية أصيلة لمفهوم الأمن الاقتصادي. ينطلق الباحثون من فرضية أن الأمن الاقتصادي في القرآن الكريم لا يُختزل في الاطمئنان المادي بل يتجسّد في التوازن بين الاحتياجات المادية والروحية، وفي تحقيق المعاش الحكيم القائم على العدالة والتدبير الإلهي. اعتمدت الدراسة منهج التحليل اللغوي والدلالي لألفاظ «أمن» و«قصد» ومشتقاتهما في النص القرآني، بغية استنباط رؤية وحيانية شاملة لتأمين الاستقرار الاقتصادي. وتُعدّ هذه الدراسة إسهامًا نوعيًا في تأصيل المفاهيم الاقتصادية قرآنيًا، إذ تربط بين الاقتصاد والقيم الإيمانية، غير أنها تواجه تحديًا منهجيًا في الانتقال من التحليل اللغوي إلى بناء نموذجٍ تطبيقيٍّ قابلٍ للتنفيذ في الواقع الاقتصادي المعاصر.

وفي إطار الدراسات التي تناولت الاقتصاد في *نهج البلاغة* مباشرة، تناول مولائي (١٣٩٢ش) في بحثه «*التعرّف على الأفكار الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة*» أبرز الملامح

الفكرية للاقتصاد في فكر الإمام عليّ (عليه السلام)، مركزًا على الجوانب النظرية دون التعمّق في البعد الأمني أو التطبيقي. كما تناول بهرامي ومهدية (١٣٩٦ش) في دراستهما «*تحليل الآليات العملية للاقتصاد المقاوم في نهج البلاغة بالاعتماد على واجبات الحكومة*» دور *نهج البلاغة* في ترسيخ مفهوم الاقتصاد المقاوم، مع التركيز على مسؤوليات الدولة. وفي المقابل، قدّم رضائي وإسلامي وخسروي (١٤٠٠ش) في دراستهم «*تحقيق التنمية الاقتصادية من منظور الإمام علي (عليه السلام) مع التركيز على نهج البلاغة*» مقاربةً تهدف إلى بيان سبل تحقيق التنمية الاقتصادية من منظور ديني، وهي تشترك مع هذه الدراسة في بعض المفاهيم، إلا أنّ دراستنا الحالية تنفرد بتركيزها على البعد الأمني الاقتصادي في الفكر العلوي، مع اعتماد منهجٍ وصفيٍّ تحليلي يجمع بين التأصيل النظري والاستقراء التطبيقي.

٢. الإطار النظري

٢-١. مفهوم الاقتصاد الإسلامي

قدّم الاقتصاديون تعريفات متعدّدة لمفهوم الاقتصاد، نظرًا لتنوّع زواياه وتشعّب مجالاته. ويُعرّف هندرسن وكوانت علم الاقتصاد بأنه: «أحد العلوم الاجتماعية التي تدرس الأنشطة الفردية والجماعية المتعلقة بإنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات» (هندرسن وكوانت، لا تا، ص٩).

أما في الفكر الإسلامي، فقد سعى المفكّرون المسلمون إلى صياغة مفهومٍ خاصّ للاقتصاد الإسلامي يعبّر عن رؤيته المتميّزة القائمة على مقاصد الشريعة وأصولها. فيعرّف البعلي الاقتصاد الإسلامي بأنه: «العلم الذي ينظّم علاقة الأشخاص بالمال في كسبه وإنفاقه وفق مقاصد الشريعة وأحكامها» (البعلي، ١٤٢١ق، ص١٢٢). ويقدّم الطريقي تعريفًا آخر في السياق ذاته، فيقول: «الاقتصاد الإسلامي هو علم وسائل استخدام الإنسان لما استخلف فيه لسدّ حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية طبقًا لمنهجٍ شرعيٍّ محدّد» (الطريقي، لا تا، ص٤٠). كما تناول بعض الباحثين خصائص الاقتصاد الإسلامي ومؤشراته من خلال دراساتٍ مقارنة، أبرزها ما قدّمه أحمد شوقي دنيا (١٣٨٥ش) ومحمد أنس الزرقا (١٣٨٣ش) ومنذر قحف (١٣٨٥ش)، حيث ركّزوا على إبراز ملامح العدالة، والاعتدال، والتكافل الاجتماعي بوصفها سماتٍ أساسية لهذا النظام الاقتصادي.

ويُعدّ الشهيد محمد باقر الصدر من أبرز من أسّسوا لرؤيةٍ علميةٍ عميقة في هذا المجال. ففي كتابه *اقتصادنا* ميّز بوضوح بين العلم الاقتصادي والمذهب الاقتصادي، إذ يقول: «إنّ المذهب الاقتصادي للمجتمع هو الطريقة التي يفضّل المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية وحلّ مشكلاتها العملية، أما علم الاقتصاد فهو العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها وربط تلك الأحداث بالأسباب والعوامل العامة التي تتحكّم فيها» (الصدر، ١٤٠٨هـ، ص٤١٧_٤١٨). ويشرح الشهيد الصدر أبعاد الاقتصاد الإسلامي من خلال مجموعةٍ من المحاور الجوهرية، يمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً: شمولية الاقتصاد الإسلامي واندماجه في منظومة الدين

يرى الشهيد الصدر أن الاقتصاد الإسلامي ليس نظامًا ذا بعدٍ واحدٍ أو منفصلًا عن بقية أجزاء الدين، بل هو جزء من منظومةٍ متكاملةٍ تشمل السياسة والاجتماع والأخلاق. ويقول في هذا الصدد: «إنّنا في وعينا للاقتصاد الإسلامي لا يجوز أن ندرسه مجزّأً بعضه عن بعض، نظير أن ندرس حكم الإسلام بحرمة الربا أو سماحه بالملكية الخاصة بصورةٍ منفصلة عن سائر أجزاء المخطّط العام. كما لا يجوز أيضاً أن ندرس مجموع الاقتصاد الإسلامي بوصفه كياناً مستقلاً عن المذاهب الاجتماعية والسياسية الأخرى، وإنما يجب أن نعي الاقتصاد الإسلامي ضمن الصيغة الإسلامية العامة التي تنظّم شتّى نواحي الحياة في المجتمع» (المصدر نفسه، ص٣٣٧).

ويضيف موضّحًا أهمية هذه النظرة التكاملية: «هكذا يتّضح أن الاقتصاد الإسلامي مترابط في خطوطه وتفاصيله، وهو جزء من صيغةٍ عامةٍ للحياة. وهذه الصيغة لا تتحقق إلا بوجود الأرضية الفكرية والأخلاقية التي أعدّها الإسلام للمجتمع الصالح» (المصدر نفسه، ص٣٣٨).

ثانيًا: مركزية الإنسان وغائية الثروة في الإسلام

يؤكد الشهيد الصدر على التمايز الجوهري بين النظرة الإسلامية والماركسية في فهم الثروة والغاية منها. ففي التصوّر الإسلامي، تُعدّ الثروة وسيلةً لخدمة الإنسان، وليست غايةً في ذاتها، إذ يقول: «إنّ الثروة في الإسلام وسيلة لخدمة الإنسان، وليست الإنسان في خدمة الثروة، فهي هدف الطريق لا نهايته» (المصدر نفسه، ص٦٦٣). ويُبيّن أن الثروة في الإسلام تُوظَّف لتحقيق العدالة والكرامة الإنسانية، لا لتكريس التفاوت الطبقي أو الاستغلال.

ثالثًا: البعد الإنساني والعدلي في التنمية الاقتصادية

لا يرى الشهيد الصدر النموّ الاقتصادي هدفًا نهائيًا، بل يعتبره وسيلةً لتمكين الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية. فالنموّ الذي يُفضي إلى الفقر أو اتساع الفجوة الطبقية مرفوض من منظور الإسلام. ويقول في هذا السياق: «إنّ مركز الإنسان في النظرة الإسلامية هو مركز الغاية لا الوسيلة... فالوسائل المادية خادمة للإنسان في إنجاز عملية الإنتاج، لأنّ عملية الإنتاج نفسها لأجل الإنسان... وبذلك يختلف نصيب الإنسان المنتج عن نصيب الوسائل المادية في الأساس النظري» (المصدر نفسه، ص٦٥٠).

يقدّم هذا التصوّر الشامل رؤيةً مترابطة للمنظومة الاقتصادية في الإسلام، تجعل الاقتصاد جزءًا من الكيان الاجتماعي والأخلاقي العام، لا نظامًا منعزلًا عن باقي الأبعاد الحياتية. ومن شأن هذا الارتباط الوثيق أن يسهم في بناء اقتصادٍ سليمٍ ومتماسكٍ، يوازن بين المادّة والروح، ويحقّق العدالة والكرامة الإنسانية في إطار التكليف والشريعة.

٢-٢. مفهوم الأمن الاقتصادي

تنوّعت تعريفات الباحثين لمفهوم الأمن الاقتصادي تبعًا لاختلاف زوايا النظر إليه بين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والمفكرين في الحقول الدينية. فمن المنظور العام، يُعرّف رابرت ماندل الأمن الاقتصادي بأنه: «مستوى الحفاظ على أسلوب حياة أفراد المجتمع وتحسينه من خلال تأمين السلع والخدمات عبر العمليات الاقتصادية المحلية والدولية» (ماندل، ١٣٨٧ش، ص٩١). ويُعرَّف الأمن الاقتصادي الفردي بأنه الحالة التي يمتلك فيها الفرد دخلًا وأصولًا مالية ونفقاتٍ كافيةً ومستقرةً تُمكّنه من تلبية احتياجاته الأساسية دون تعرّضه لأزماتٍ معيشيةٍ أو ماليةٍ حادّة (سيف الله، ١٣٨٩ش، ص١٦). ولا يقتصر مفهوم الأمن الاقتصادي على البعد الفردي فحسب، بل يشمل كذلك البعد الاجتماعي، إذ يُمثّل منظومةً من الإجراءات والسياسات المؤسسية الرامية إلى تعزيز القدرات الاجتماعية وضمان الاستقرار المعيشي للفئات الضعيفة في المجتمع. وبهذا المعنى، فإنّ الأمن الاقتصادي والاجتماعي يشكّلان إطارًا متكاملاً يُسهم في تمكين الفئات الهشّة من مواصلة الحياة بكرامةٍ واستقرارٍ (المصدر نفسه، ص٢٠_٢١).

أمّا من المنظور الديني، فيتخذ الأمن الاقتصادي بُعدًا أكثر شمولًا، إذ يُقصد به «توفير القدرة على التمتّع برخاءٍ مستقرٍ وآمنٍ ومستدامٍ نسبيًا، بحيث يتمكّن الإنسان، من خلال إدارةٍ حكيمةٍ لحياته المتوازنة والهادفة، من التحرّر من الخوف والقلق تجاه النظام الاقتصادي، وضمان الطمأنينة المعيشية في إطار العدالة الإلهية» (حسيني، إيرواني، ومرتضوي، ١٤٠٠ش، ص١٨٣).

ومن ثمّ، يمكن القول إنّ الأمن الاقتصادي يُعبّر عن حالةٍ من الاطمئنان والاستقرار المالي والاجتماعي التي تُمكّن الأفراد والمجتمعات من تلبية حاجاتهم الأساسية في ظلّ نظامٍ اقتصاديٍّ عادلٍ ومستقرٍ يوفّر الحماية من المخاطر، ويحقّق التوازن بين متطلّبات النموّ المادي والعدالة الاجتماعية.

٣. سيرة الإمام عليّ (عليه السلام) في تحقيق الأمن الاقتصادي

يُعدّ كتاب *نهج البلاغة* من أهم المصادر التي تضمّنت رؤى واستراتيجيات اقتصادية متكاملة تهدف إلى مكافحة الفقر، وتقليص الفوارق الطبقية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وتمثّل سيرة الإمام عليّ (عليه السلام) التجسيد العملي الأتمّ لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، حيث تتجلّى فيها القيم الأساسية للإنتاج والعمل والتوزيع العادل للثروة. ومن خلال دراسة تعاليم الإمام في *نهج البلاغة*، وسيرته العملية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، يمكن

استخلاص خريطة شاملة لحلولٍ اقتصاديةٍ تسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمعات المعاصرة.

وتتوزّع الاستراتيجيات الاقتصادية في فكر الإمام عليّ (عليه السلام) على أربعة محاور رئيسة، من أبرزها مكوّنات العمل وخلق فرص التوظيف والإنتاج.

٣-١. مكوّنات العمل وخلق فرص التوظيف والإنتاج

يُعدّ القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل من الأهداف المحورية للاقتصاد الإسلامي، لما في ذلك من أثرٍ مباشر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وتؤكد تعاليم الإمام عليّ (عليه السلام) أن العمل هو الركيزة الأساس لاستقلال المجتمع ونهوضه، إذ يُعدّ الجهد البشري المحرّك الرئيس للتنمية. وقد منح الإسلامُ العملَ قيمةً عليا، إذ ربطه بكرامة الإنسان ومكانته عند الله تعالى، فجعله عبادةً يُثاب عليها، واعتبر السعي في سبيل الرزق مشروعًا تعبّديًا يُسهم في تنمية المجتمع. يقول الشهيد الصدر في *اقتصادنا*: «أصبح العمل في ضوء تلك المقاييس عبادةً يُثاب عليها المرء، وأصبح العامل في سبيل قوته أفضل عند الله من المتعبّد الذي لا يعمل، وصار الخمول أو الترفّع عن العمل نقصًا في إنسانية الإنسان وسببًا في تفاهته» (الصدر، ١٤٠٨هـ، ص٧٢٤).

وقد جسّد الإمام عليّ (عليه السلام) هذه المبادئ في حياته العملية؛ إذ كان مثالًا في الاجتهاد والسعي والإنتاج، حيث أنشأ مزارع وحقولًا شاسعة يعمل فيها مئات العمّال، كما ورد في الروايات الموثوقة (الكليني، ١٣٦٤ش، ج٧، ص٤٩). وقد خصّص الإمام (عليه السلام) عوائد تلك المشاريع للإنفاق على الفقراء والأيتام وذوي الحاجة، مما يجسّد التكامل بين العمل الفردي والوظيفة الاجتماعية للاقتصاد (القرشي، ١٩٨٧م، ص٦).

أولًا: ترسيخ ثقافة الجهد والسعي

يُعدّ التشجيع على العمل والسعي من أبرز معالم المنهج الاقتصادي العلوي. وقد أكّد الإمام عليّ (عليه السلام) ضرورة تنظيم أوقات الإنسان بين العبادة والمعاش والراحة، فقال في نهج البلاغة: «لِلْمُؤْمِنِ ثَلاثُ سَاعَاتٍ: فَسَاعَةٌ يُنَاجِي فِيهَا رَبَّهُ، وَسَاعَةٌ يَرُمُّ مَعَاشَهُ، وَسَاعَةٌ يُخَلِّي بَيْنَ نَفْسِهِ وَبَيْنَ لَذَّتِهَا فِي مَا يَحِلُّ وَيَجْمُلُ...» (نهج البلاغة، حكمة ٣٩٠). كما حثّ الإمام (عليه السلام) على الجدّ والاجتهاد باعتبارهما إعدادًا للآخرة وتحقيقًا لكرامة الإنسان، فقال: «فَعَلَيْكُم بِالْجِدِّ وَالاجْتِهَادِ، وَالتَّأَهُّبِ وَالاسْتِعْدَادِ، وَالتَّزَوُّدِ فِي مَنْزِلِ الزَّادِ» (الخطبة ٢٣٠). وبذلك يؤكّد الإمام أن قيمة العمل لا تقتصر على تحقيق الكسب المادي، بل تتعدّاه إلى البعد الروحي والاجتماعي، لأنّ العمل وسيلة لتزكية النفس وخدمة المجتمع.

ثانيًا: المساواة في العمل ومبدأ الاستحقاق

يرى الإمام عليّ (عليه السلام) أن معيار التفاضل بين الناس هو العمل لا النسب أو الانتماء القبلي، إذ يقول: «مَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ» (نهج البلاغة، حكمة ٣٨٩). ويُبرز هذا المبدأ الأساس العادل في توزيع الأجور والمناصب، بما يتناسب مع كفاءة الفرد وجهده لا مع امتيازاته الوراثية أو طبقته الاجتماعية. كما دعا الإمام (عليه السلام) إلى مراعاة القدرات البدنية والاختلافات الفطرية بين الأفراد في توزيع العمل، محذرًا من التعدّي على الطبيعة الإنسانية، كما في قوله: «لَا تَمْلِكُ الْمَرْأَةُ مِنْ أَمْرِهَا مَا جَاوَزَ نَفْسَهَا، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ رَيْحَانَةٌ وَلَيْسَتْ بِقَهْرَمَانَةٍ» (نهج البلاغة، رسالة ٣١). ويعني ذلك أن مبدأ العدالة في العمل لا يتحقق إلا بمراعاة الفروق الطبيعية بين الجنسين، وصيانة كرامة المرأة من الأعمال التي تُثقلها أو تضرّ بدورها الأسري والاجتماعي.

ثالثًا: مكافحة البطالة وآفات العمل

من التحدّيات التي تعيق تحقيق الأمن الاقتصادي ظاهرتا البطالة والكسل، وهما من أخطر الآفات الاجتماعية التي حذّر منها الإمام عليّ (عليه السلام). فقد قال (عليه السلام): «آفَةُ الْعَمَلِ الْبِطَالَةُ» (الآمدي، ١٣٧٩هـ، ج٢، ص١٠٤٣)، وقال أيضًا: «مَنْ أَطَاعَ التَّوَانِي ضَيَّعَ الْحُقُوقَ» (نهج البلاغة، حكمة ٢٣٩). ويُعلّق العلّامة هاشمي الخوئي على هذا القول بأنّ التواني — أي الكسل والتراخي — يؤدّي إلى التفريط في الحقوق، سواء كانت حقوقًا فردية أو اجتماعية (هاشمي خوئي، ١٤٠٠ق، ج٢١، ص٣٠٨). ويرى الإمام عليّ (عليه السلام) أن الكسل لا يُفقد الإنسان حقه في

الرزق فحسب، بل يهدد كرامته واستقلاله، ويُسهم في إضعاف البنية الاقتصادية للمجتمع. ومن هنا، فإنّ العمل المشروع — وإن كان بسيطًا أو قليل الدخل – خير من الاتكال والبطالة التي تولّد الفقر والاضطراب الاجتماعي.

يُظهر تحليل تعاليم الإمام عليّ (عليه السلام) في *نهج البلاغة* أن العمل والإنتاج يمثلان الأساس الأول لتحقيق الأمن الاقتصادي. فبترسيخ ثقافة الجهد والسعي، وتكريس مبدأ العدالة في توزيع العمل والأجر، ومكافحة البطالة والكسل، تتكوّن البنية الاجتماعية القادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي. وهكذا يتحقّق الأمن الاقتصادي بوصفه ثمرةً طبيعيةً لثقافة العمل والإنتاج التي دعا إليها الإمام عليّ (عليه السلام) نظريًا وطبّقها عمليًا في حياته وسيرته.

٣–٢. الاهتمام بالإنتاج ودوره الاقتصادي في الفكر العلوي

خلافًا للاعتقاد السائد لدى بعض الباحثين بأن الإسلام دينٌ يهتم بالآخرة فحسب ولا يُعنى بشؤون الدنيا ومظاهرها المادية، فإنّ النصوص القرآنية والسيرة النبوية والعَلَوية تُظهر بجلاء أنّ الإسلام دينُ توازنٍ شامل، يجمع بين الروح والمادة، وبين الدنيا والآخرة. فالقرآن الكريم يؤكّد على أهمية الاستفادة من خيرات الأرض ومواهبها التي سخرها الله تعالى للإنسان، إذ يقول عزّ من قائل: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ (النحل/٥)، ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل/٨)، كما يؤكد في موضع آخر على تسخير البحر بما فيه من خيرات وثروات، إذ قال سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل/١٤). تُظهر هذه الآيات بوضوح أنّ الإسلام لا ينظر إلى الإنتاج المادي نظرةً دونية، بل يراه وسيلةً لتحقيق الكفاية والاستقرار والتوازن الاجتماعي. ومن ثمّ، فإنّ الاهتمام بالإنتاج في الرؤية القرآنية جزءٌ من مفهوم الاستخلاف الإلهي للإنسان في الأرض، حيث يُكلَّف الإنسانُ بعمارتها وتنميتها وفق القيم الإلهية ومقاصد العدالة والاعتدال.

وفي *نهج البلاغة*، تتجلّى هذه الرؤية في وصفٍ بديع لطبيعة الأرض وما أودع الله فيها من خيراتٍ تُحفّز الإنسان على العمل والإنتاج، إذ يقول الإمام عليّ (عليه السلام): «فَهِيَ تَبْتَهِجُ بِزِينَةِ رِيَاضِهَا، وَتَزْدَهِي بِمَا أَلْبَسَتْهُ مِنْ رِيطِ أَزَاهِيرِهَا، وَحِلْيَةِ مَا سَمَتْ بِهِ مِنْ نَاضِرِ أَنْوَارِهَا، وَجَعَلَ ذَلِكَ بَلَاغًا لِلْأَنَامِ، وَرِزْقًا لِلْأَنْعَامِ، وَخَرَقَ الْفِجَاجَ فِي أَفَاقِهَا، وَأَقَامَ الْمَنَارَ لِلسَّالِكِينَ عَلَى جَوَادِّ طُرُقِهَا» (نهج البلاغة، خطبة ٩١). ويكشف هذا النصّ عن فلسفة الإنتاج في الفكر العلوي، إذ يُبرز أنّ الأرض بما فيها من جمالٍ وخيراتٍ خُلقت لتكون ميدانًا لعمل الإنسان المنتج، ولتُسهم في رفاهيته وتنمية حياته المادية والروحية.

أولًا: التنمية والإنتاج في خدمة الحاجات الأساسية للمجتمع

يُعدّ الاهتمام بالإنتاج وتطوير الموارد من الركائز الأساس في السياسة الاقتصادية عند الإمام عليّ (عليه السلام). وقد انعكس هذا الاهتمام بوضوح في عهد الإمام إلى مالك الأشتر، حيث جعل الإمام عمارة الأرض وتنميتها أسبق في الأهمية من جباية الخراج، مؤكدًا أن الجباية لا يمكن أن تتحقق إلّا بالعمارة والإنتاج، فقال: «وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرَكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلًا» (نهج البلاغة، رسالة ٥٣).

إن هذا التوجيه يُعبّر عن فهمٍ اقتصاديّ عميق لطبيعة النموّ والإنتاج، فالعمران والإنتاج الزراعي والصناعي يمثلان الأساس الذي تُبنى عليه موارد الدولة وعدالتها الاقتصادية. ويرى الإمام (عليه السلام) أن الأولوية يجب أن تُعطى لتعمير الأرض وتوفير حاجات الناس الأساسية قبل الانشغال بتحصيل الضرائب أو الإيرادات المالية، لأنّ الثروة الحقيقية لا تُستخرج بالقهر المالي بل بالإنتاج والإعمار.

ثانيًا: دعم القطاعات الإنتاجية وسياسة التخفيف الضريبي

يُبرز *نهج البلاغة* بوضوح أن من مهام الحاكم العادل دعم القطاعات الإنتاجية في المجتمع، وخاصة المزارعين والصنّاع والتجار، عبر تهيئة بيئة اقتصادية عادلة تقوم على سياسة الإعفاءات أو التخفيفات الضريبية في حالات الأزمات. وقد وجّه الإمام عليّ (عليه السلام) مالك الأشتر إلى تطبيق هذه السياسة بقوله: «فَإِنْ شَكَوْا ثِقْلًا أَوْ عِلَّةً أَوْ انْقِطَاعَ شُرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ، وَلَا يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ الْمَؤُونَةَ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلَادِكَ وَتَزْيِينِ وِلَايَتِكَ...» (المصدر نفسه).

ويشرح ابن أبي الحديد هذا المبدأ الاقتصادي في قوله إنّ التخفيف الضريبي وإنْ أدّى إلى نقصانٍ في الإيراد المالي في المدى القريب، إلّا أنّه يعود على الدولة بالنفع في المدى البعيد، لأنه يشجّع على الإنتاج، ويزيد من ولاء الرعية وعدالتهم، فيكون بمنزلة التجارة التي يُضحَّى فيها بجزءٍ من رأس المال انتظارًا للربح الآجل (ابن أبي الحديد، لا تا، ج١٧، ص٧٢).

ومن هنا يتضح أن سياسة التيسير على المنتجين في فكر الإمام عليّ (عليه السلام) ليست نفقاتٍ غير ضرورية، بل هي استثمار تنموي طويل الأمد يضمن استقرار الاقتصاد، ويقوّي الثقة بين الدولة والمجتمع. فالضرائب المنصفة والعدالة في المعاملة تؤدي إلى تحفيز دافعي الضرائب على العمل والإنتاج بدلًا من الكسل أو الإفلاس، كما تُرسّخ لديهم رؤية إيجابية تجاه الحكومة، وتزيد من الثقة بالقيادة العادلة.

ثالثًا: الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي

من منظورٍ علويّ، لا يقتصر الاهتمام بالإنتاج على الدعم المادي أو المالي، بل يتجاوز ذلك إلى غرس ثقافة الاعتماد على الذات والإنتاج المحلي في المجتمع. ففي العصر الحاضر يمكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية عبر خطوتين أساسيتين:

١. إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة استهلاك السلع المحلية: ينبغي أن تتوجّه السياسات العامة نحو تشجيع المواطنين على تفضيل المنتجات الوطنية على المستوردة، لما لذلك من أثرٍ مباشر في دعم المنتجين المحليين، وزيادة فرص العمل، وتحقيق دورانٍ اقتصادي داخلي. ويتطلب ذلك من المنتجين تحسين جودة السلع وتطويرها لتلبية حاجات المستهلكين.

٢. الاهتمام بإنتاج الحاجات الأساسية داخل البلاد: إنّ من أهم دروس سيرة المعصومين (عليهم السلام) تركيزهم على إنتاج الضروريات الأساسية بأنفسهم، لتأمين الاستقلال الاقتصادي للمجتمع. وفي ضوء ذلك، فإنّ توفير البنية التحتية المناسبة للإنتاج الذاتي داخل الدول الإسلامية يُعدّ ضرورة استراتيجية لتقليل الاعتماد على الخارج، وضمان الأمن الاقتصادي. ولا يعني هذا الانغلاق الاقتصادي أو قطع العلاقات التجارية، بل المقصود هو تحقيق التوازن بين الانفتاح والتوطين، بحيث تُنتَج الحاجات الأساسية محليًا بينما تُمارَس التجارة الخارجية في المجالات التكميلية لا الجوهرية. إنّ هذا التوجّه ينسجم تمامًا مع فلسفة الإمام عليّ (عليه السلام) في الاقتصاد، القائمة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبناء اقتصاد منتجٍ يوفّر الأمن المعيشي والسياسي للأمة.

إنّ الاهتمام بالإنتاج في فكر الإمام عليّ (عليه السلام) ليس مجرّد مسألة اقتصادية بحتة، بل هو رؤية حضارية شاملة تربط بين العمل والعدالة، وبين الإنتاج والعبادة، وبين التنمية والأمن الاقتصادي. وقد تجلّى ذلك بوضوح في توجيهاته التي تدعو إلى إعمار الأرض، ودعم القطاعات المنتجة، وتخفيف الأعباء عن الناس، وغرس ثقافة الإنتاج المحلي والاكتفاء الذاتي. وتؤكد هذه الرؤية أنّ النهج العلوي في الاقتصاد يمكن أن يشكّل إطارًا عمليًا متكاملًا لبناء اقتصادٍ عادلٍ ومستقرّ، يعالج جذور الفقر والتبعية، ويُرسّخ أسس الأمن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

٣-٣. المكوّنات الإجرائية لإزالة الأضرار الاقتصادية

تشير الأضرار الاقتصادية إلى مجموعة الآفات التي تهدّد الأمن الاقتصادي في المجتمع، والتي لا تقتصر على إحداث خسائر مادية فردية وجماعية فحسب، بل تمثّل عقبةً أساسية أمام تحقيق التنمية

المستدامة وخلق فرص العمل وتعزيز الإنتاج. وترتبط هذه الآفات على نحوٍ مباشر بالحياة الفردية والاجتماعية معًا، بما يجعل معالجتها ضرورةً لضمان الاستقرار الاقتصادي والأمني للمجتمع.

ومن خلال استقراء سيرة الإمام علي(عليه السلام) يمكن تحديد أبرز الاستراتيجيات الإجرائية للقضاء على الأضرار الاقتصادية في خمسة محاور أساسية، يتقدّمها محاربة الفساد الاقتصادي.

أولاً: محاربة الفساد الاقتصادي

يُشتقّ مفهوم الفساد من الجذر العربي "فَسَدَ" بمعنى اختلال الشيء ومناقضته للصلاح. وقد ورد في *لسان العرب*: «الفساد نقيض الصلاح» (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج٣، ص٣٣٥)، كما ذكر الطريحي: «فَسَدَ الشيء فَسُودًا من باب قعد، فهو فاسد، والاسم الفساد، والمفسدة خلاف المصلحة» (الطريحي، ١٣٧٥ش، ج٣، ص٤٠١).

وفي اللغات الأوروبية، يقابله مصطلح *Corruption* المشتق من الجذر اللاتيني *Rumpere* بمعنى "الكسر أو الانتهاك"، وهو ما يعكس جوهر هذا المفهوم بوصفه انتهاكًا للنظام الأخلاقي والاقتصادي.

ويرى روبرت ب. زوليك، رئيس البنك الدولي الأسبق، أنّ الفساد الاقتصادي يُعدّ بمثابة سرطان اجتماعي ينهب الفقراء ويقوّض الثقة في المؤسسات ويهدم القيم الأخلاقية. كما فُسِّر في الأدبيات الاقتصادية بأنه "استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية"، ويشمل ممارسات مثل الرشوة والاحتيال والابتزاز والاختلاس (رحيميان، ١٣٩٣ش، ص١٠٣).

ويُعدّ الفساد الاقتصادي بمختلف أشكاله ظاهرةً مدمّرة تتنافى مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي القائم على العدالة والشفافية، إذ يؤدي إلى تعطيل حركة النمو الاقتصادي وإضعاف روح الإنتاج. وقد حذّر القرآن الكريم من التعاملات الاقتصادية غير المشروعة، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (النساء/٢٩). تؤكد هذه الآية الكريمة تحريم الكسب الباطل والربح غير المشروع، وتدعو إلى التجارة العادلة القائمة على التراضي والحق، وهو ما يتسق مع توجيهات الإمام علي(عليه السلام) الذي جعل من النزاهة الاقتصادية حجر الزاوية في إدارة الدولة.

وقد وقف الإمام علي(عليه السلام) موقفًا صارمًا ضد الرشوة وسائر مظاهر الفساد المالي، ففي خطبته رقم (٢٢٤) أنكر على من حاول إغراءه بالرشوة قائلاً: «وَاللَّهِ لَوْ أُعْطِيتُ الْأَقَالِيمَ السَّبْعَةَ بِمَا تَحْتَ أَفْلَاكِهَا عَلَى أَنْ أَعْصِيَ اللَّهَ فِي نَمْلَةٍ أَسْلُبُهَا جُلْبَ شَعِيرَةٍ مَا فَعَلْتُهُ...» (نهج البلاغة، خطبة ٢٢٤). تُظهر هذه الخطبة عمق التزام الإمام بالمبدأ الأخلاقي والاقتصادي، ورفضه القاطع لأي شكل من أشكال الإثراء غير المشروع. كما تجسّد رؤيته في أن السلطة في الإسلام تكليفٌ قائم على العدل ومناهضة الفساد لا تشريفٌ لتحقيق المنافع الذاتية.

ولم يتسامح الإمام مع المسؤولين المتورطين في إساءة استخدام المال العام، بل واجههم بالحزم الشديد، كما ورد في رسالته إلى أحد عمّاله الذي خان الأمانة، إذ قال: «... فَاتَّقِ اللَّهَ، وَارْدُدْ إِلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ أَمْوَالَهُمْ، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ ثُمَّ أَمْكَنَنِي اللَّهُ مِنْكَ لَأُعْذِرَنَّ إِلَى اللَّهِ فِيكَ، وَلَأَضْرِبَنَّكَ بِسَيْفِي...» (نهج البلاغة، الرسالة ٤١). ويمثّل هذا النص ذروة التشدّد في محاربة الفساد الإداري والمالي، مؤكدًا أن الإمام يرى المال العام أمانةً إلهية لا تُستباح، وأنّ الحاكم الصالح مسؤول عن حفظها وصيانتها من كل عبث.

ومن صور الفساد الاقتصادي التي تناولها الإمام علي(عليه السلام) الاحتكار، وهو أحد أخطر المظاهر التي تضر بالنظام الاقتصادي وتعمّق الفجوة الطبقية. فقد ورد في عهده إلى مالك الأشتر قوله: «فَامْنَعْ مِنَ الِاحْتِكَارِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَنَعَ مِنْهُ، وَلْيَكُنِ الْبَيْعُ بَيْعًا سَمْحًا بِمَوَازِينِ عَدْلٍ وَأَسْعَارٍ لَا تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ...» (نهج البلاغة، الرسالة ٥٣). تؤكد هذه الوصية أن العدالة الاقتصادية لا تتحقق إلا من خلال ضبط الأسواق ومكافحة الاحتكار والغلاء والربا، وهي الممارسات التي تزعزع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد أورد ابن حزم الأندلسي شواهد إضافية على موقف الإمام الحازم من المحتكرين (ابن حزم الأندلسي، ١٤٠٨هـ، ج٧، ص٥٧٣).

كما يقول الإمام في خطبة أخرى: «وَاللَّهِ لَهِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ إِمْرَتِكُمْ، إِلَّا أَنْ أُقِيمَ حَقًّا أَوْ أَدْفَعَ بَاطِلًا» (نهج البلاغة، خطبة ٣٣). يُظهر هذا القول عمق التزامه بتحقيق العدالة الاقتصادية ومواجهة الباطل بكل أشكاله.

وفي خطبته رقم (١٢٦)، يؤكد الإمام أنّ المال مال الله وليس ملكًا شخصيًا للحاكم، وأنّ توزيعه العادل واجب شرعي، إذ قال: «لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللَّهِ...» (نهج البلاغة، خطبة ١٢٦). ويعلّق البحراني على هذا المبدأ بقوله: إنّ التسوية في المال العام هي جوهر العدل الذي يوحّد صفوف الأمة ويمنع التنازع الطبقي (البحراني، ١٤٣٠ق، ج٣، ص١٣٢).

لقد شدّد الإمام علي(عليه السلام) في سيرته العملية على تحريم الاقتصاد غير السليم، وضرورة الالتزام بالانضباط المالي والرقابة الدقيقة على الموارد العامة، لما لذلك من أثر مباشر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. فظواهر مثل الاحتكار، الغلاء، الربا، والاختلاس لا تُخلّ فقط بالعدالة الاجتماعية، بل تؤدي إلى اضطراب الأسواق وارتفاع الأسعار، وتُفاقم الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء (الصدر، ١٤١٠هـ، ص١٧_٢٢).

ومن ثَمَّ، فإنّ الإصلاح المؤسسي، ووضع القوانين الاقتصادية الرادعة، وتعزيز الهيئات الرقابية والتنفيذية تمثّل إجراءات ضرورية لمعالجة الأضرار الاقتصادية والحد من الفساد، بما يضمن بناء اقتصاد متوازن يحقّق العدالة والأمن الاجتماعي في ضوء مبادئ نهج البلاغة.

ثانيًا: اختيار المسؤول الجيد والإشراف عليه

لا يمكن للمجتمع الإسلامي أن يستمر في الحياة بشكل متوازن دون وجود القوانين وسيرها، غير أن توافر المسؤولين ومنفذي القانون الأكفاء يُعدّ عنصرًا أساسيًا لضمان تنفيذ هذه القوانين وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. إذ إن وجود عناصر فاسدة في المناصب الحكومية والقضائية يُفضي بالمجتمع إلى الاستبداد والانحراف عن المبادئ الإلهية، حيث تُنفذ الأوامر الشخصية والشهوية على حساب الصالح العام والأوامر الشرعية.

ولذلك، تؤكد التعاليم الإسلامية على ضرورة اختيار المسؤولين الأكفاء، القادرين على الجمع بين الالتزام الديني والأخلاقي والكفاءة المهنية والتخصص الوظيفي. وهذا المبدأ واضح في القرآن الكريم، كما في قصة النبي يوسف(عليه السلام) حين عرض نفسه على ملك مصر لتولي الخزانة، مبينًا أهميتَي الأمانة والكفاءة: ﴿قَالَ اجعَلنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ (يوسف/٥٥).

وتتجلى هذه المبادئ بوضوح في سيرة النبي محمد(صلى الله عليه وآله) والإمام علي(عليه السلام)، اللذين أوليا أهمية قصوى لاختيار الأفاضل والمؤهلين للمناصب، بعيدًا عن المحاباة أو التمييز الطبقي. ويؤكد الإمام علي(عليه السلام) في رسالته إلى مالك الأشتر على ضرورة توظيف المسؤولين الأكفاء بعد الاختيار والاختبار، قائلاً: «ثُمَّ انْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ، فَاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِيَارًا وَاخْتِبَارًا، وَلَا تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً... وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالْحَيَاءِ...» (نهج البلاغة، الرسالة ٥٣). ويحدد الإمام علي(عليه السلام) عدة خصائص أساسية للمسؤول المثالي، تتجلى في:

١. البساطة في الحياة والعيش بأسلوب قريب من الناس العاديين (نهج البلاغة، خطبة ٢٠٩).

٢. استقرار الشخصية أثناء السلطة والثروة، مع الحرص على مصالح الناس (نهج البلاغة، الرسالة ٥٠).

٣. الوعي الكامل بمشاكل الناس وانتماؤه الشعبي (نهج البلاغة، الرسالة ٥٣).

٤. اللطف والتواضع في التعامل مع الناس (نهج البلاغة، الرسالة ٥٣).

٥. المساواة بين جميع الأفراد وعدم التمييز في المعاملة والنظر إليهم (نهج البلاغة، الرسالة ٥٣).

٦. الالتزام بالعدالة وإقامة الحق في كل التصرفات (نهج البلاغة، الرسالة ٥٣).

إضافةً إلى اختيار المسؤولين الأكفاء، كان للإمام علي(عليه السلام) إشراف مباشر ودقيق على عملهم. إذ إن الاختيار وحده لا يكفي، بل يتطلب متابعة الأداء للتأكد من تحقيق السياسات والمبادئ بما يخدم مصالح المجتمع ويعزز الأمن الاقتصادي. ويظهر ذلك جليًا في عباراته في رسائل *نهج البلاغة* مثل عبارة "فقد بلغني"، والتي تدل على سيطرته الكاملة على شؤون عُمَّاله حتى في غياب

وسائل الاتصال الحديثة، حيث كان يُشير إلى أوجه القصور ويأمر بتصحيحها. ومن الأمثلة البارزة على إشرافه الدقيق:

١. الرسالة إلى محمد بن أبي بكر (نهج البلاغة، الرسالة ٣٤).

٢. الرسالة إلى بعض العُمَّال (نهج البلاغة، الرسالة ٤٠).

٣. الرسالة إلى عثمان بن حنيف، محافظ البصرة (نهج البلاغة، الرسالة ٤٥).

٤. الرسالة إلى عبدالله بن قيس (نهج البلاغة، الرسالة ٦٣).

٥. الرسالة إلى سهل بن حنيف الأنصاري (نهج البلاغة، الرسالة ٧٠).

وتوضح هذه الرسائل مدى العناية الدقيقة والمتواصلة للإمام علي(عليه السلام) في متابعة شؤون المسؤولين وتصحيح أوجه القصور لديهم، بما يضمن تنفيذ سياسات الحكومة العادلة وتحقيق مصالح المجتمع. وبناءً على ذلك، يتضح أن الاختيار الدقيق والإشراف المستمر للعاملين الأكفاء يعدّ ركنًا أساسيًا من أركان الإدارة الرشيدة، ويشكل عاملاً مهمًا في تعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي. فهذه العملية المتكاملة من اختيار المسؤولين المؤهلين ومتابعتهم تضمن أن تكون السلطة أداة لخدمة المجتمع، لا وسيلة للتسلط أو استغلال النفوذ، وهو ما يمثل نموذجًا عمليًا لإدارة الموارد البشرية والسياسية في المجتمع الإسلامي.

ثالثًا: خلق ثقافة الاستخدام الأمثل للنعم الإلهية والعدالة الاقتصادية

يُعدّ خلق ثقافة الاستخدام السليم للنعم الإلهية عاملاً جوهريًا في تحقيق الأمن الاقتصادي، إذ إن الاستخدام الرشيد للموارد والبركات الإلهية يحد من الإسراف والتبذير، ويعزز القناعة والاعتماد على الذات في المجتمع. وقد دعا القرآن الكريم إلى حسن استغلال النعم، محذرًا من الإفراط في الاستهلاك، كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الأعراف/٣١).

ومن أبرز صور محاربة الإسراف هي تبني الحياة البسيطة والابتعاد عن الكماليات المفرطة والترف الزائد، إذ تعتبر هذه الممارسات عقبة حقيقية أمام الإصلاح الاقتصادي وتحسين الإنتاجية. فالوقوع في فخ الكماليات يبعد الأفراد عن العمل المنتج ويضعف التنمية الاقتصادية. وقد أكد الإمام علي(عليه السلام) في تعاليمه على الاستخدام الصحيح للنعم والتقيد بالقناعة، معتبرًا بساطة الحياة والتوازن المعيشي ركائز أساسية لاقتصاد الأسرة والمجتمع. ففي الثقافة العلوية، كان التركيز على القناعة والعيش البسيط قائمًا في جميع طبقات المجتمع، كما جاء في عدة رسائل منه إلى حكامه: «فَدَعِ الْإِسْرَافَ مُقْتَصِدًا، وَاذْكُرْ فِي الْيَوْمِ غَدًا، وَامْسِكْ مِنَ الْمَالِ بِقَدْرِ ضَرُورَتِكَ، وَقَدِّمِ الْفَضْلَ لِيَوْمِ حَاجَتِكَ...» (نهج البلاغة، الرسالة ٢١).

وتوضح هذه التعاليم أن الاعتدال والرضا هما مفتاح القضاء على الفقر والحرمان: «القناعَةُ مَالٌ لَا ينفَدُ» (نهج البلاغة، حكمة ٥٧)، «كَفَى بِالقَنَاعَةِ مُلكًا، وبِحسنِ الخُلقِ نَعيمًا» (نهج البلاغة، حكمة ٢٢٩). إن التأكيد على القناعة والاعتدال في الاستهلاك لا يقتصر أثره على المستوى الفردي، بل يمتد إلى الاقتصاد الكلي للمجتمع، حيث يسهم في الحد من الفجوة الاجتماعية وتقليل التوترات الاقتصادية والاضطرابات الناتجة عن الاستهلاك المفرط.

وبجانب ترسيخ ثقافة الاستخدام الأمثل للنعم، كان تطبيق العدالة الاقتصادية أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الاقتصادي ومحو الفقر. فالعدالة الاقتصادية تمثل أحد أهم عوامل السلم الاجتماعي، وتكفل توزيع الموارد المادية والدخل بشكل متوازن، مما يقلل من الاحتجاجات والفوضى الاجتماعية. ويشير القرآن الكريم إلى أهمية العدل في إدارة الموارد الاقتصادية، كما في قوله تعالى: ﴿لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ... وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ﴾ (الحديد/٢٥)، ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ... وَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ (الأنعام/١٥٢).

ويجسد الإمام علي(عليه السلام) هذه المبادئ من خلال حكمه العادل، إذ يعتبر العدالة الاقتصادية أداة رئيسية للقضاء على الفقر والحرمان، وتتمثل في مساعدة المحرومين وتوزيع الموارد بشكل منصف: «وَايْمُ اللَّهِ لَأُنْصِفَنَّ الْمَظْلُومَ مِنْ ظَالِمِهِ وَلَأَقُودَنَّ الظَّالِمَ بِخِزَامَتِهِ حَتَّى أُورِدَهُ مَنْهَلَ الْحَقِّ وَإِنْ كَانَ كَارِهًا» (نهج البلاغة، خطبة ١٣٦). «وَاللَّهِ لَوْ أُعْطِيتُ الْأَقَالِيمَ السَّبْعَةَ بِمَا تَحْتَ أَفْلَاكِهَا عَلَى أَنْ أَعْصِيَ اللَّهَ فِي نَمْلَةٍ أَسْلُبُهَا جُلْبَ شَعِيرَةٍ مَا فَعَلْتُهُ...» (نهج البلاغة، خطبة ٢٢٤). كما شدد على توجيه الموارد المالية للطبقات المحتاجة:

«وَٱنْظُرْ إِلىٰ مَا ٱجْتَمَعَ عِنْدَكَ مِنْ مَالِ اللَّهِ فَأَصْرِفْهُ إِلىٰ مَنْ قِبَلَكَ مِنْ ذَوِي الْعِيَالِ وَالْمَجَاعَةِ...» (نهج البلاغة، الرسالة ٧٦).

وبهذا، يظهر أن ثقافة الاستخدام الرشيد للنعم والعدالة الاقتصادية ليست مجرد قيم أخلاقية، بل هي ركيزة استراتيجية لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. إذ أن تبني الاعتدال والقناعة في الاستهلاك وتوزيع الموارد بعدل يخلق مجتمعًا متماسكًا، يقل فيه الفقر والفساد، ويزدهر فيه الإنتاج والتنمية الاقتصادية على أسس متينة ومستدامة.

رابعًا: قرض الحسنة

يُعد قرض الحسنة من أبرز الأدوات الاقتصادية في الثقافة العلوية، حيث أولى الإمام علي (عليه السلام) اهتمامًا بالغًا لأهميته، وحذر من الوقوع في الربا لما له من آثار سلبية على المجتمع (الكليني، ١٣٦٤ش، ج٤، ص١٠). ويؤكد القرآن الكريم على فضل قرض الحسنة وأثره المبارك في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يقول تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (البقرة/٢٤٥). وقد حث الإمام علي (عليه السلام) في وصيته لابنه الإمام الحسن (عليه السلام) على اغتنام فرص قرض الحسنة: «وَاغْتَنِمْ مَنِ اسْتَقْرَضَكَ فِي حَالِ غِنَاكَ لِيَجْعَلَ قَضَاءَهُ لَكَ فِي يومِ عُسرَتِكَ» (نهج البلاغة، رسالة ٣١).

ويُستند في ذلك إلى مبدأ ديني واجتماعي مهم، إذ إن قرض الحسنة يحفز المقترض على العمل والسعي لسداد الدين، مما يخلق فرص عمل ويحد من البطالة والركود، على عكس الصدقة التي قد تُنشئ نوعًا من الاعتماد على الآخرين. ومن ناحية أخرى، يحد قرض الحسنة من التفاوت الطبقي ويجنب المجتمع آثار الربا السلبية التي تجعل الأغنياء أكثر ثراءً والفقراء أكثر فقرًا.

خامسًا: الدعم الاقتصادي للفئات الضعيفة

يشكل سد الفجوة الطبقية أحد المكونات الأساسية لتحقيق الأمن الاقتصادي، إذ يحتوي المجتمع على فئات متعددة، أبرزها الفقراء والمحرومون. ويترتب على الفقر آثار جسيمة على الفرد والمجتمع على حد سواء: فمن ناحية الفرد، قد يؤدي الفقر إلى الانجراف نحو الضلال الأخلاقي والاجتماعي، كالسرقة أو غيرها من الممارسات غير المشروعة، ومن ناحية المجتمع، يتسبب الفقر في اضطرابات اقتصادية واجتماعية ويعيق تحقيق التنمية الشاملة واستقرار الأمن الاجتماعي. وقد وصف الإمام علي (عليه السلام) الفقر بأنه أحد أشد أشكال الموت الاجتماعي والاقتصادي، مؤكدًا أن الفقر يؤدي إلى ارتباك العقل وزيادة النزاعات الاجتماعية (نهج البلاغة، الحكمة ١٦٣ و٣١٩). وتتضح من تعاليمه ثلاث استراتيجيات أساسية للتصدي للفقر:

١. تمكين الفقراء بالعمل المنتج: حث الإمام علي (عليه السلام) الفقراء القادرين على العمل على السعي والاجتهاد لتأمين رزقهم المشروع، مع الحد من الاعتماد على الآخرين ماليًا، من خلال توفير فرص العمل لهم بدلًا من الدعم المالي المباشر الذي قد يضعف حافز الإنتاج: «وَإِذَا وَجَدْتَ مِنْ أَهْلِ الْفَاقَةِ مَنْ يَحْمِلُ لَكَ زَادَكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَيُوَافِيكَ بِهِ غَدًا حَيْثُ تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَاغْتَنِمْهُ وَحَمِّلْهُ إِيَّاهُ، وَأَكْثِرْ مِنْ تَزْوِيدِهِ وَأَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ...» (نهج البلاغة، رسالة ٣١).

٢. دور الأغنياء في القضاء على الفقر: حثت الثقافة العلوية الأغنياء على الإنفاق في سبيل الله ومساعدة المحتاجين، إذ يحقق ذلك آثارًا اقتصادية واجتماعية إيجابية، ويعزز التنمية الشاملة. ويشير القرآن الكريم إلى أثر الصدقة في تحريك العجلة الاقتصادية: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة/٢٦١).

٣. واجب الحكومة تجاه الفئات الفقيرة: اعتبر الإمام علي (عليه السلام) أن الدولة مسؤولة عن توزيع الثروة والموارد بما يضمن حقوق الفقراء والمحتاجين، وهو ما يظهر في توصياته لولاة المسلمين: «وَإِنَّ لَكَ فِي هَذِهِ الصَّدَقَةِ نَصِيبًا مَفْرُوضًا وَحَقًّا مَعْلُومًا، وَشُرَكَاءَ أَهْلَ مَسْكَنَةٍ وَضُعَفَاءَ ذَوِي فَاقَةٍ...» (نهج البلاغة، رسالة ٢٦).

من خلال هذه الاستراتيجيات الثلاث، يحقق المجتمع الإسلامي توزيعًا متوازنًا للموارد ويحد من الفقر والحرمان، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ويخلق بيئة مناسبة للتنمية الشاملة والازدهار.

٣-٤. مكونات العمل من أجل التنمية الاقتصادية

يُعد الاستقلال الاقتصادي شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستقلال السياسي لأي مجتمع. إذ لا يكفي أن يتمتع المجتمع باستقلال سياسي إذا افتقر إلى الاستقلال الاقتصادي، وإلا فإن ضعفه الاقتصادي قد يُستغل من قبل الأعداء، من خلال فرض العقوبات الاقتصادية التي تستهدف تراجع رفاهية المجتمع وإحداث اضطرابات قد تؤدي إلى الإطاحة بالحكومات. وقد شهد التاريخ الإسلامي مثالًا واضحًا على ذلك في الحصار الاقتصادي الذي فرض على المسلمين في شعب أبي طالب في عهد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (الإصفهاني، ١٤١٢هـ، ج٢، ص٣١١).

في ضوء هذه الحقيقة، يظهر جليًا أن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يعد من أهم متطلبات صيانة استقلالية المجتمع الإسلامي وحمايته من الضغوط الخارجية. ومن خلال سيرة الإمام علي (عليه السلام)، يمكن استنتاج أبرز الاستراتيجيات العملية لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتي تتلخص فيما يلي:

أولاً: التخطيط الاقتصادي السليم

يشكل التخطيط الاقتصادي السليم أساسًا لتحقيق النمو الاقتصادي على المستويين الجزئي والكلي. فالاقتصاد الإسلامي الصحي والديناميكي يضمن ازدهار المجتمع ويحد من دخول السلع المهربة أو الأجنبية، ما يسهم في استقرار الأسواق وحماية الاقتصاد الوطني. ويستفاد من القرآن الكريم مثالًا على التخطيط الاقتصادي المدروس في سورة يوسف: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا، فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾ (يوسف/٤٧).

وتؤكد التعاليم العلوية على أهمية التخطيط الاقتصادي على مختلف المستويات، بدءًا من إدارة الأسرة الاقتصادية التي تشمل ضبط أنماط الاستهلاك، وتنظيم الدخل السنوي، وتجنب الاستهلاك غير الضروري، وصولًا إلى إدارة الموارد الوطنية التي تشمل الميزانية العامة، والنفقات، والموارد المالية والمادية والبشرية للمجتمع، مع مراعاة الظروف الاقتصادية الطارئة والعقوبات المحتملة (متقي هندي، ١٤٠٩ق، ج٧، ص١٨٨؛ ابن أبي جمهور، ١٤٠٣ق، ج٤، ص٣٩).

وقد أكد الإمام علي (عليه السلام) على أهمية التخطيط الاقتصادي قائلاً: «حُسْنُ التَّدْبِيرِ يُنَمِّي قَلِيلَ الْمَالِ، وَسُوءُ التَّدْبِيرِ يُفْنِي كَثِيرَهُ» (الآمدي، ١٣٧٩ق، ج١، ص٨٠٨). ويتضح من هذا أن التخطيط الاقتصادي الصحيح يمكن أن يكون وسيلة فعالة للحفاظ على الموارد وتحقيق التنمية المستدامة، سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع ككل.

ثانيًا: تشجيع الاستقلال الاقتصادي

يعتمد الاستقلال السياسي للمجتمع الإسلامي بشكل مباشر على قوته الاقتصادية. وقد وردت في القرآن الكريم عدة آيات تشجع على تعزيز هذا الاستقلال من خلال بناء القدرات الذاتية والموارد الاقتصادية: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ (الأنفال/٦٠).

تشير هذه الآية إلى أن القوة العسكرية والسياسية للمجتمع لا يمكن بناؤها إلا على أساس اقتصادي قوي، إذ يتطلب تلبية احتياجات الجيش والمعدات العسكرية قدرات مالية مستقلة. ويؤكد الإمام علي (عليه السلام) هذا المبدأ في رسالته إلى مالك أشتر، موضحًا أن الجنود هم حصون الرعية وزينة الولاة وعز الدين وسبل الأمن، وأن قوة الجيش مرتبطة مباشرة بالاقتصاد: «ثُمَّ لَا قِوَامَ لِلْجُنُودِ إِلَّا بِمَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَهُمْ مِنَ الْخَرَاجِ...» (نهج البلاغة، رسالة ٥٣).

كما يشير الإمام إلى الدور الاقتصادي للتجار وأصحاب الحرف في تعزيز أسس المجتمع الاقتصادي: «وَلَا قِوَامَ لَهُمْ جَمِيعًا إِلَّا بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ فِيمَا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرَافِقِهِمْ...» (نهج البلاغة، رسالة ٥٣). وهذا يعكس رؤية شاملة تربط الاستقلال الاقتصادي بقدرة المجتمع على الدفاع عن نفسه سياسيًا وعسكريًا، ويبين أن تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال دعم الإنتاج الوطني وتجنب السلع المهربة أو الأجنبية يسهم مباشرة في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي.

ثالثًا: دور الأفراد في الاستقلال الاقتصادي

يؤكد المنهج العلوي أن استقلال المجتمع الاقتصادي يبدأ من جهود الأفراد، إذ يمكن لكل فرد أن يساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال:

١. استهلاك المنتجات المحلية، مما يعزز الإنتاج الوطني ويوفر فرص عمل.

٢. الالتزام بالعدالة الاقتصادية من قبل المسؤولين، بما يحد من الفقر والفوارق الطبقية.

٣. تنفيذ مبادئ السيرة العلوية في استخدام الخزانة العامة، بما يضمن الاستفادة المثلى من الموارد العامة ويحد من الفساد.

من هذا المنطلق، يُمكن أن يوفر التخطيط الاقتصادي الشامل والتوجيه الرشيد للموارد أساسًا لاقتصاد إسلامي صحي ونشيط وقوي ومستقل، وهو ما يمثل أحد الأعمدة الرئيسة لتحقيق الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٤. النتائج

يعكس مفهوم الأمن الاقتصادي في المنهج الإسلامي السعي نحو تحقيق تماسك وتوازن مستدام في الاقتصاد الفردي والاجتماعي، بحيث يكون هذا الاقتصاد محصّنًا أمام المخاطر الاقتصادية، ومستقرًا وقادرًا على الاستمرار في ظل مختلف الظروف. ويتجاوز الأمن الاقتصادي مجرد الوفرة المالية ليشمل خلق حياة متوازنة ومستقرة اقتصاديًا لأفراد المجتمع، بما يضمن العدالة الاقتصادية وتقليل الفقر والفجوة الطبقية. وقد أبرزت سيرة الإمام علي (عليه السلام) في *نهج البلاغة* عدة استراتيجيات عملية لتحقيق هذا الأمن على المستويين الفردي والاجتماعي.

الاستراتيجية الأولى: بناء اقتصاد متوازن ومستدام

تتعلق هذه الاستراتيجية بالحلول الأساسية لإنشاء اقتصاد متوازن، من خلال تنمية العمل والإنتاج وتوفير فرص التوظيف. إذ يؤدي الاهتمام بالعمل والإنتاج إلى خفض البطالة وتقليل أضرارها الاجتماعية والاقتصادية، ويضمن في الوقت ذاته الحفاظ على الاستقلال الاقتصادي للمجتمع، مما يحميه من تأثير العقوبات أو الضغوط الخارجية. ويؤكد الإمام علي (عليه السلام) على ضرورة التركيز على الإنتاج والمنتجين عند تحصيل الموارد والضرائب، بما يحقق تلبية احتياجات المجتمع الأساسية ويعزز الأمن الاقتصادي بشكل مستدام.

الاستراتيجية الثانية: مواجهة الأضرار الاقتصادية

لضمان استقرار الأمن الاقتصادي، يشدد المنهج العلوي على معالجة الأضرار الاقتصادية المتعارضة مع هذا الأمن. ويشمل ذلك محاربة الفساد الاقتصادي، والإسراف والهدر، والاحتكار، والربا، والرشوة، إلى جانب الاستعانة بالخبراء ومراقبتهم لضمان كفاءة الأداء الاقتصادي. فغياب الرقابة وتفشي هذه الظواهر يؤدي إلى تآكل الأمن الاقتصادي، وزيادة الفقر والفجوة الطبقية، وهو ما يعرض المجتمع لمخاطر اجتماعية واقتصادية جسيمة.

الاستراتيجية الثالثة: الحد من الفقر وتعزيز العدالة الاقتصادية

يشكل الفقر أحد أبرز التهديدات للأمن الاقتصادي، لما له من آثار ثقافية واجتماعية واقتصادية سلبية. ومن هذا المنطلق، يقدم الإمام حلولاً عملية للقضاء على الفقر أو تقليله، من بينها:

تحقيق العدالة الاقتصادية على أساس الجدارة والكفاءة، بما يضمن توزيع الفرص والموارد بعدالة.

دعم الفئات الضعيفة اقتصاديًا، لتقليل آثار الفقر الاجتماعي والاقتصادي.

تعزيز ثقافة قرض الحسنة، والتي تشجع على العمل والإنتاج وتمنع الركود الاقتصادي، على عكس الصدقات التي قد تعوّد المتلقي على الاعتماد على الغير دون العمل. ويعكس هذا التوجه الاهتمام بالجانب الوقائي والتنموي في معالجة الفقر، بما يعزز الأمن الاقتصادي للمجتمع بأسره.

الاستراتيجية الرابعة: التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي

تؤكد التعاليم العلوية أن الأمن الاقتصادي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الاقتصادية والاستقلال المالي للمجتمع. فإذا ساد الركود أو ضعف الاستقلال الاقتصادي، فإن ذلك ينعكس على استقرار المجتمع وأمنه بشكل عام. وتشمل هذه الاستراتيجية:

التخطيط الاقتصادي السليم، من خلال إدارة الدخل والنفقات على المستويين الجزئي والوطني، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد.

تحقيق الاستقلال الاقتصادي، عبر تعزيز الإنتاج المحلي، وتنظيم الأسواق، وتطوير القطاعات الاقتصادية الحيوية، بما يسهم في تعزيز القوة الاقتصادية والعسكرية للمجتمع الإسلامي.

ويجسد تطبيق هذه الاستراتيجيات في سيرة الإمام علي (عليه السلام) نموذجًا عمليًا لكيفية ربط التنمية الاقتصادية بالأمن الاجتماعي والسياسي، بحيث يؤدي التخطيط الرشيد والاستقلال الاقتصادي إلى مجتمع متوازن، قوي، ومستدام اقتصاديًا.

باختصار، تشير النتائج إلى أن الأمن الاقتصادي في المنهج الإسلامي يعتمد على أربعة أركان رئيسية: تنمية العمل والإنتاج، مواجهة الأضرار الاقتصادية، الحد من الفقر وتعزيز العدالة الاقتصادية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية بما يحقق الاستقلال المالي للمجتمع. وتطبيق هذه الاستراتيجيات عمليًا يضمن استقرار المجتمع، تحقيق العدالة، والارتقاء بمستوى الرفاهية لجميع أفراده، وهو ما يعكس رؤية شاملة لتحقيق التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في المجتمع الإسلامي.

٥. المراجع والمصادر

القرآن الكريم.

ابن أبي الحديد، محمد بن أحمد. (١٤٠٤ق). ***شرح نهج البلاغة***. قم: مكتبة آية الله مرعشي نجفي.

ابن حزم الأندلسي، أبو محمد. (١٤٠٨ق). ***المحلي بالآثار***. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن منظور، محمد. (١٤١٤ق). ***لسان العرب***. بيروت: دار صادر.

ابن أبي جمهور، محمد بن علي. (١٤٠٣ق). ***عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية***، تحقيق: مجتبى عراقي. قم: مطبعة سيد الشهداء.

الإصفهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله. (١٤١٢ق). ***دلائل النبوة***. الطبعة الثالثة، بيروت: دار النفائس.

الآمدي، عبد الواحد. (١٣٧٩ق). ***غرر الحكم ودرر الكلم***. الطبعة الأولى، قم: منشورات المحدث.

البحراني، ابن ميثم. (١٤٣٠ق). ***شرح نهج البلاغة***. منشورات دار الحبيب.

البعلي، عبدالحميد محمود. (١٤٢١ق). ***أصول الاقتصاد الإسلامي***. الرياض: دار الراوي.

بهرامي، حمزة علي؛ مهدية، سمية. (١٣٩٦ش). «تحليل الآليات العملية للاقتصاد المقاوم في نهج البلاغة على أساس واجبات الحكومة»، ***مجلة أبحاث نهج البلاغة***، المجلد ١٦، العدد ٥٥، صص٥٣_٨٠.

حسيني، سيد أبوذر؛ إيرواني، جواد؛ مرتضوي، مرتضي. (١٤٠٠ش). «نگرشی قرآنی به مفهوم "امنیت اقتصادی" و ترسیم نظام آسیب شناسی و تأمین آن»، ***مجلة الدراسات القرآنية***، العدد ٣٣، صص٥٧_٨٧.

رحيميان، نرجس. (١٣٩٣ش). «بررسی فساد اقتصادی و راههای مقابله با آن»، ***المجلة الاقتصادية***، العدد ٩_١٠، صص١٠٣_١١٦.

رضائي، محمد؛ إسلامي، سهراب؛ خسروي، حسين. (١٤٠٠هـ). «تحقيق التنمية الاقتصادية من منظور الإمام علي (ع) مع التركيز على نهج البلاغة»، ***مجلة الدراسات الفقهية الاقتصادية***، العدد ٣، صص١٣٣_١٤٩.

الزرقا، محمد أنس. (١٣٨٣ش). «أسلمة الاقتصاد مفهوماً ومنهجاً»، ***مجلة الاقتصاد الإسلامي الفصلية***، ترجمة سيد منصور زراء نجاد، العدد ١٤، صص١٤٥_١٦٦.

سيف، الله مراد. (١٣٨٩ش). «مفهوم شناسي امنيت اقتصادی»، ***مجلة آفاق امنيت***، العدد ٩، صص٧_٣٦.

الشريف الرضي، أبو الحسن. (١٤١٤ق). ***نهج البلاغة***. قم: منشورات هجرت.

شوقي دنياء، أحمد. (١٣٨٥ش). «التنظير في الاقتصاد الإسلامي»، ***مجلة الاقتصاد الإسلامي الفصلية***، ترجمة خداداد جلالي، العدد ٢٣، صص١٣١_١٤٦.

الصدر، محمد باقر. (١٤٠٨هـ). ***اقتصادنا***. الطبعة العشرون، بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

_____ . (١٤١٠هـ). ***البنك اللاربوي***. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

الطريحي، فخر الدين. (١٣٧٥ش). ***مجمع البحرين***. طهران: منشورات مرتضوي.

الطريقي، عبدالله عبد المحسن. (دون تاريخ). ***أسس ومبادئ وأهداف الاقتصاد الإسلامي***. مؤسسة الجريسي للتوزيع.

قحف، منذر. (١٣٨٥ش). «الاقتصاد الإسلامي: تعريفه ومنهجه»، ***مجلة الاقتصاد الإسلامي الفصلية***، ترجمة سيد حسين معزي. طهران: معهد الثقافة والفكر الإسلامي، العدد ٢٣، صص١٥٧_١٨٦.

القرشي، باقر شريف. (١٩٨٧م). ***العمل والأدب للعامل***. طهران: دار الكتب الإسلامية.

الكليني، محمد بن يعقوب. (١٣٦٤ش). ***الأصول الكافي***. طهران: المنشورات العلمية الإسلامية.

ماندل، رابرت. (١٣٨٧ش). ***الوجه المتغير للأمن القومي***. مدرسة البحوث الاستراتيجية.

متقي هندي، علاء الدين. (١٤٠٩ق).***كنز العمال***. بيروت: مؤسسة الرسالة.

مولائي، محمد. (٢٠١٢م). «التعرف على الأفكار الاقتصادية للإمام علي(ع) في نهج البلاغة»، ***مجلة أبحاث نهج البلاغة***، العدد ٤، صص٩٤_١١٠.

هاشمي خويي، ميرزا حبيب الله. (١٤٠٠ق). ***منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة***. طهران: مكتبة الإسلامية.

هندرسن، جيمز م؛ كوانت، ريچارد أ. (دون تاريخ). ***نظرية الاقتصاد الجزئي***، ترجمة مرتضي قره باغيان وجمشيد بجويان. منشورات معهد رسا للخدمات الثقافية.

دراسات حديثة في نهج البلاغة

سال هفتم، شماره دوم، پیاپی ۱۴، بهار و تابستان ۱۴۰۳ (۳۰-۱۳)

DOI: 10.30473/anb.2025.71080.1403

«مقاله پژوهشی»

بررسی سیره امام علی(علیه‌السلام) در تحقق امنیت اقتصادی بر پایه نهج‌البلاغه

اصغر طهماسبی بُلداجی[1]*، طاهر باوی[2]، نعمت فیروزی[3]

۱. استادیار گروه علوم قرآن و حدیث، دانشگاه شهرکرد، شهرکرد، ایران.

۲. دانشجوی دکتری، گروه زبان و ادبیات عربی، دانشگاه شهید چمران اهواز، اهواز، ایران.

۳. استادیار، دانشکده علوم انسانی، گروه الهیات و مطالعات اسلامی، دانشگاه بین‌المللی امام رضا(ع)، مشهد، ایران.

نویسنده مسئول:
اصغر طهماسبی بُلداجی
رایانامه: Asghar.Tahmasebi@sku.ac.ir

تاریخ دریافت: ۱۴۰۳/۰۲/۰۳
تاریخ پذیرش: ۱۴۰۴/۰۹/۱۸

استناد به این مقاله:
طهماسبی بُلداجی، اصغر؛ باوی، طاهر و فیروزی، نعمت. بررسی سیره امام علی(علیه‌السلام) در تحقق امنیت اقتصادی بر پایه نهج‌البلاغه. دراسات حديثة في نهج‌البلاغة، ۷(۲)، ۳۰-۱۳.
(DOI: 10.30473/anb.2025.71080.1403)

چکیده

توجه به اقتصاد سالم و تحقق امنیت اقتصادی از مهم‌ترین برنامه‌های قرآن کریم و آموزه‌های اهل بیت(ع) است. در تعالیم اسلامی، تأکید بر کسب رزق حلال، توسعه اقتصادی بر پایه تلاش و کوشش، و رفع فقر و فاصله طبقاتی در پرتو عدالت اجتماعی، از بنیادی‌ترین مؤلفه‌های اقتصاد اسلامی به‌شمار می‌آید. حکومت امام علی(ع) نمونه‌ای بارز از تحقق این اصول در جامعه اسلامی است. هدف پژوهش حاضر، تبیین و تحلیل راهکارهای تحقق امنیت اقتصادی بر اساس سیره امام علی(ع) در نهج‌البلاغه است. این پژوهش با روش توصیفی–تحلیلی و با بهره‌گیری از منابع کتابخانه‌ای انجام شده است. یافته‌های پژوهش نشان می‌دهد که در نهج‌البلاغه، امنیت اقتصادی در چارچوب عدالت اجتماعی، اشتغال‌زایی، مقابله با آسیب‌های اقتصادی، رفع فقر و نابرابری، و تقویت تولید و توسعه اقتصادی تحقق می‌یابد. آموزه‌های امام علی(ع) ضمن تأکید بر مسئولیت‌پذیری حاکمان در توزیع عادلانه ثروت، بر ضرورت فرهنگ‌سازی اقتصادی در سطح فردی و اجتماعی تأکید دارد. نتیجه پژوهش حاکی از آن است که در صورت اجرای این راهکارها، علاوه بر کاهش آسیب‌های اقتصادی و اجتماعی ناشی از فقر، زمینه تعالی اقتصادی و معنوی خانواده و نیز استقلال و اقتدار اقتصادی جامعه فراهم می‌شود. بدین‌ترتیب، سیره اقتصادی امام علی(ع) الگویی کارآمد برای تحقق امنیت اقتصادی پایدار در جوامع اسلامی به‌شمار می‌آید.

واژه‌های کلیدی

امام علی(ع)، نهج‌البلاغه، امنیت اقتصادی، راهکارهای اقتصادی، استقلال اقتصادی..

حق انتشار این مستند، متعلق به نویسندگان آن است. ۱۴۰۳ ©. ناشر این مقاله، دانشگاه پیام نور است.

این مقاله تحت گواهی زیر منتشرشده و هر نوع استفاده غیرتجاری از آن مشروط بر استناد صحیح به مقاله و با رعایت شرایط مندرج در آدرس زیر مجاز است.
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)